الأمم المتحدة S/2014/356

مجلس الأمن

Distr.: General
19 May 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم وإلى أعضاء مجلس الأمن مذكرة عنوانها ”مقترحات لتحقيق استقرار الوضع المتأزم في أبيي خلال الفترة الانتقالية“ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانسيس مادينق **دينق**
الممثل الدائم

210514 210514 14-53656 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

مقترحات لتحقيق استقرار الوضع المتأزم في أبيي خلال المرحلة الانتقالية

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي أن أشاطركم آرائي بشأن مسألة لا تسبب القلق البالغ لبلدنا جنوب السودان وحسب، بل أيضا لي شخصيا. وإنني على يقين من أن بعض أعضاء المجلس على الأقل يعلمون أن أبيي هي مسقط رأسي. ومع ذلك، آمل أن يكون ما سأقوله موضوعيا وبناءً بالقدر الكافي لكي يحظى بتفهم أعضاء المجلس وتأييدهم.

وأود أن أثني على الأمين العام على تقريره الذي يوفر تحليلا ثاقب النظر للوضع المتأزم في أبيي ويتقدم بمقترحات بناءة بشأن كيفية المضي قدما. وأود أيضا أن أثني على رئيس البعثة وقائد القوة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، اللواء يوهانيس تسفاماريام، على ما يبديه من التزام وتفان في ظل ظروف شاقة جدا. وقد تفضل أيضا بإبقائي على علم بالتطورات في المنطقة.

ولقد ظللت على اتصال وثيق بزعماء قبيلة دينكا نقوك، في كل من جوبا وأبيي، بمن فيهم أخي بلبك دينق، الذي خلف أخانا الذي تم اغتياله، كوال دينق، سلطانا للقبيلة. وقد اجتمعت مع أعضاء فريق الاستعراض الاستراتيجي قبل الزيارة الميدانية التي قاموا بها وبعدها. كما تلقيت من وزارة الخارجية في بلدي التوصيات المكونة من ١٠ نقاط التي تقدم بها قادة المجتمع المحلي في أبيي إلى الفريق من أجل تعزيز ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، وهي التوصيات التي جرى عكسها على نحو جيد في التقرير.

والصورة التي يعرضها تقرير الأمين العام تبين بصورة مؤسفة الحقائق على أرض الواقع حسبما نقلها إليَّ هؤلاء الزعماء. وأود أن أقول إنني قد أتيحت لي الفرصة طوال عدة سنوات لمناقشة الوضع في أبيي مع أعضاء بارزين من قبيلة المسيرية، ومع شخصيات قيادية من السودان وجنوب السودان، وكذلك مع الوسطاء الدوليين، بمن فيهم رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ثابو مبيكي.

والآن، لقد بلغ الوضع في رأيي مرحلة تقتضي منا أفكارا مبتكرة للخروج من المأزق بشأن أبيي ولمنع الأزمة من التصاعد لتشكل وضعا متفجرا بشكل مأساوي مرة أخرى في المنطقة الإقليمية. ويأتي في قمة ترتيب الأولويات الآن تحقيق الاستقرار في الوضع المتأزم في

أبيي بإنشاء إدارة فعالة وضمان الحماية حتى يتسنى للسكان أن يعودوا ويستقروا من جديد ويعيشوا حياة آمنة ومنتجة دون التعرض لخطر الهجمات العنيفة من الجيران.

وفي رأيي، تشكل الخيارات الأربعة التي اقترحها الأمين العام تحديا بالغ الأهمية للأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص. ولا يمكن لإنهاء البعثة وسحب القوات الإثيوبية أن يكون خيارا معقولا، إذ إنه سوف يترك فراغا أمنيا خطيرا في المنطقة. بل إن أفضل شيء يحدث الآن بالنسبة للسكان في المنطقة هو وجود المجتمع الدولي ممثلا في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. ولا تستند التوصيات الصادرة عن قادة المجتمع المحلي في أبيي إلى استمرار ولاية القوة الأمنية وحسب، بل أيضا إلى تعزيزها وتقويتها للقيام بدور أكبر وأكثر فعالية من أجل السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

وكما يبين التقرير أيضا، فإن الخيارين الآخرين، وهما الإبقاء على الوضع الراهن وتولي الأمم المتحدة مسؤولية تنفيذ مقترح فريق الاتحاد الأفريقي (مقترح مبيكي) بشأن أبيي، ينطويان كذلك على مشاكل كبيرة. وكما هو معروف جيدا، فقد قبل الرئيس سلفا كير المقترح، في حين رفضه الرئيس البشير. ونحن لا نزال نؤيد ذلك المقترح وسوف نرحب بمواصلة المفاوضات من أجل تنفيذه. والخيار الرابع، الذي يدعو إلى الحوار بين المجتمعات المحلية من خلال لجنة الرقابة المشتركة في أبيي واستئناف المفاوضات بين رئيسي السودان وجنوب السودان، هو خيار قابل للتطبيق، إلا أن العقبات نشأت أمامه على الجانبين.

وفي رأيي، يتعين الجمع بين عناصر الخيارات ٢ و ٣ و ٤ في مقترح هجين. فوجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بعد تعزيز قدراتها وولايتها، يشكل أمرا في غاية الأهمية، شأنه في ذلك شأن الحاجة الماسة إلى دعم مقترح الرئيس مبيكي والحاجة الملحة بالقدر نفسه إلى تيسير الحوار بين المجتمعات المحلية من أجل تعزيز المصالحة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. وينطوي الجمع بين هذه العناصر على إمكانية تحقيق استقرار الوضع في أبيي واستعادة العلاقات الودية وعلاقات التعاون بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية. والفترة المقترحة المحددة بأربعة شهور لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة، ليتم خلالها التوصل إلى حل دائم لمشكلة أبيي، هي فترة قصيرة للغاية تتطلب الإسراع بعملية البحث عن بدائل.

وفيما يلي أفكار ناقشتها بصورة غير رسمية مع مختلف الجهات المعنية خلال عدة سنوات، بما في ذلك الزعماء من كلا الجانبين، وأعرضها الآن على أمل أن توفر أساسا مشتركا لجميع الأطراف المعنية خلال الفترة المؤقتة أو الانتقالية، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وخلاصة ما تحتويه هذه الأفكار هي إنشاء منطقة أبيي كمنطقة تتمتع بالحكم الذاتي بترتيبات أمنية تخضع لإشراف دولي بالتعاون مع حكومتي

جنوب السودان والسودان. ومن شأن هذه الترتيبات أن تحقق الاستقرار في المنطقة وتمكينها من النمو اقتصاديها واستعادة موقعها التاريخي كجسر بين السودان وجنوب السودان وكمركز للتجارة في الثروة الحيوانية والحبوب وغير ذلك من السلع الأساسية في المنطقة.

وينبغي أن توفر الترتيبات المقترحة إطارا من أجل دعم العودة المستدامة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للسكان من قبيلة دينكا نقوك، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات قبيلة المسيرية الحُمر الرحل والاستجابة لها وتلبيتها داخل منطقة الإقامة المعتادة لأفراد القبيلة وكذلك في المنطقة التي يعبرونها مؤقتا في هجرتهم الموسمية خلال فصل الجفاف، عند بحثهم عن المياه والمراعي في منطقة أبيي. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن الهجرة الموسمية إلى منطقة أبيي لا تقتصر على المسيرية؛ فالرعاة من جنوب السودان، من قبيلتي الدينكا والنوير على السواء، ينتقلون من عدة ولايات هربا من الفيضانات خلال موسم الأمطار إلى المناطق الأكثر جفافا في أراضي قبيلة الدينكا نقوك. وهذا هو ما يجعل أبيي بمثابة مفترق طرق حقيقي وجسر بين السودان وجنوب السودان.

وفي ضوء الأوضاع الأمنية في كل من السودان وجنوب السودان، فإن كون البلدين الآن في مأزق بشأن أبيي أمر يتسم بخطورة شديدة بالنسبة للمنطقة الإقليمية. والمجتمع الدولي في حاجة ماسة إلى استكشاف سبل التوفيق بين المواقف المتضاربة بشأن أبيي بمعالجة مجموعتين مترابطتين من الشواغل هما: شواغل الدينكا نقوك الذين يعتبرون أن محض بقائهم كمجموعة سكانية أضحى مهددا، على الرغم من أنهم سكان المنطقة الأصليين، نتيجة للاقتحام الشمالي المستمر، وشواغل قبيلة المسيرية الحُمر المجاورة التي ترى أن فرصها في الوصول إلى المياه والمرعى عرضة للخطر من احتمالات انضمام أبيي إلى جنوب السودان، رغم أنها قبيلة من الرعاة الرحل.

ويمكن تلخيص التدابير المؤقتة أو الانتقالية اللازمة لمعالجة هذه الشواغل في إطار قوة الأمم المتحدة في النقاط التالية:

١ – تعزيز الدعم المقدم لإنشاء إدارة مستقلة للدينكا نقوك، بما يشمل أجهزة الحكم الثلاثة، وهي الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والجهاز القضائي؛ وإنشاء قوة شرطة مدربة تدريبا جيدا للحفاظ على القانون والنظام؛

٢ – دعم عودة أفراد قبيلة دينكا نقوك إلى ديارهم وإعادة توطينهم فيها بأمان وكرامة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لهم، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للعائدين والسكان المقيمين؛

٣ - تيسير التحول من المساعدة الإنسانية إلى الإنعاش والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة، بما في ذلك تشييد الطرق، وبناء المساكن المحسنة، وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعزيز عمالة الشباب والمحاربين السابقين، وتوفير الرعاية للفئات التي أصبحت الأكثر ضعفا بسبب الحرب، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن؛

٤ - تحديد وتلبية الاحتياجات العاجلة للمسيرية وغيرهم من قوميات الرحل خلال فترات هجرتهم الموسمية بحثا عن الماء والمرعى؛ وتيسير السلام، والمصالحة، وعلاقات التعاون بين الدينكا نقوك والمسيرية الحُمر، على النحو المنصوص عليه في بروتوكول أبيي؛

٥ - ضمان الدعم الإقليمي والدولي لهذه الترتيبات المؤقتة أو الانتقالية والأطر التنفيذية اللازمة لها بالتعاون مع جنوب السودان والسودان، والتماس الدعم المالي من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك ''المجموعة الثلاثية'' (المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة)، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وضمان إتاحة عائدات النفط المستحقة للمجتمع المحلي من أجل تقديم الخدمات وتحقيق التنمية في المنطقة.

وينبغي النظر إلى هذه النقاط في سياق النزاعات المترابطة في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان. ويمكن لأبيي أما أن تصبح بؤرة ساخنة تفاقم النزاعات في كلا البلدين أو نموذجا يحتذى للتصدي لتحديات التنمية والحوكمة التي تكمن في جذور هذه النزاعات الإقليمية، ولا سيما عن طريق وضع نظام للامركزية ونقل السلطات.

وما بينته هنا لا يحل محل الاتفاقات المختلفة بشأن أبيي التي تم التفاوض عليها بمشاركة دولية، رغم أن تنفيذها توقف. وعوضا عن ذلك، ينبغي النظر إليها على أنها حل مؤقت أو انتقالي يرمي إلى تعزيز السلام والمصالحة والتعاون بين مختلف الجهات المعنية، وإلى تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتحديد الوضع النهائي لأبيي.